



من منطلق اهتمامها برصد الواقع الاقتصادي في الكويت. تصدر شركة 'آراء للبحوث والاستشارات' مؤشرا شهريا لثقة المستهلك بالتعاون مع جريدة 'الأنباء' وبرعاية شركة 'لكزيس'. ويعتبر مؤشر ثقة المستهلك 'المؤشر الوحيد الذي يقيس العوامل النفسية للمستهلك، مرتكزا على آراء الناس وتصوراتهم عن الوضع الاقتصادي الحالي والمستقبلي، وتوقعاتهم بالنسبة لأوضاعهم المالية، وانعكاس ذلك على قدراتهم الشرائية. ويصدر المؤشر في أول يوم أحد من كل شهر. وهو يركز على بحث أجري على عينة مؤلفة من 500 شخص. موزعة على المواطنين والمقيمين العرب في مختلف المحافظات. تم إجراء البحث بواسطة الهاتف من خلال اتصالات عشوائية، وتم مراعاة أن تكون العينة ممثلة للتوزيع السكاني في الكويت. ويستند تقييم المؤشر العام لثقة المستهلك الى ست مؤشرات اعتمدها الباحثون في شركة آراء لقياس مدى رضا المستهلكين وتفاؤلهم وهي: مؤشر الوضع الاقتصادي الحالي، مؤشر الوضع الاقتصادي المتوقع مستقبلا، مؤشر الدخل الفردي الحالي، مؤشر الدخل الفردي المتوقع مستقبلا، مؤشر فرص العمل الجديدة في سوق العمل حاليا، ومؤشر شراء المنتجات المعمرة. وتستخلص نتائج كل مؤشر من المؤشرات الست بالاعتماد على إجابات أفراد العينة التي يحددها الاستبيان بـ 'إيجابي' أو 'سلبى' أو 'حيادي'. يتم تحديد نتائج المؤشرات في الشهر الأساس كمقياس للحالة النفسية للمستهلكين في الكويت، وهي تساوي 100 نقطة. وتكون هذه النقطة (الرقم 100) الحد الفاصل بين التفاؤل والتشاؤم لدى المستهلكين، فكلما تجاوزها المؤشر، يكون الوضع النفسي للمستهلكين في الكويت يميل نحو التفاؤل أكثر فأكثر، وكلما تراجع المؤشر عنها في اتجاه الصفر تكون النظرة أكثر تشاؤما.

مؤشر 'آراء' بالتعاون مع 'الأنباء' برعاية 'لكزيس'

المستهلكون بالكويت..

عام من الثقة بالاقتصاد الوطني

رغم الأزمات والتوترات



الشباب غير راضٍ عن الدخل

سجل مؤشر آراء للدخل الفردي الحالي معدلا بلغ 102 نقطة، بتراجع ثلاث نقاط خلال شهر، وبتعزيز رصيده السنوي بنقطة واحدة. هذه المعطيات تشير الى استقرار نسبي لمعدل الدخل في أوساط المستهلكين، على المستويين الشهري والسنوي، ومع ذلك عند مقاربة التفاصيل والأرقام يتبين لنا التباين الواسع أحيانا بين مواقف مختلف مكونات البحث. حيث يسجل الشباب 18-35 سنة معدلا بلغ 102 نقطة بخسارة 16 نقطة من رصيدهم الشهري السابق، معبرين بذلك عن عدم رضاهم على مستوى المداخل الفردي، وبنفس النسبة 16 نقطة تراجع معدل المواطنين خلال شهر. اما على صعيد المناطق، فقد تراجع معدل محافظة الأحمدية 13 نقطة، والعاصمة 12 نقطة. ومؤشر الدخل الفردي الحالي في أوساط القوى العاملة غير المؤهلة علميا و/أو مهنيًا، والتي تتقاضى ما يقل عن 450 دينار شهريا، بحيث أضافت إلى رصيدها السابق 32 نقطة خلال شهر، بينما من جهة أخرى تراجع معدل ذوي الرواتب العليا إلى 55 نقطة بخسارة غير مسبوقة.

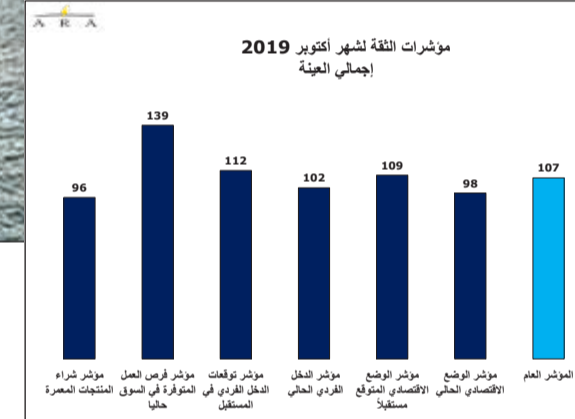
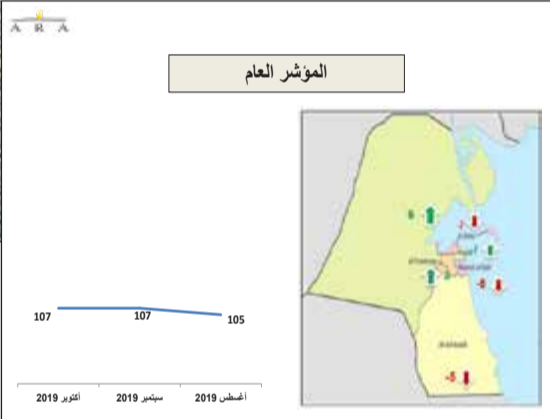
8 نقاط. اما على صعيد المناطق، فقد برز تباين في تقييم الأوضاع الاقتصادية في المحافظات، بحيث منحت العاصمة للوضع الاقتصادي الحالي معدلا بلغ 115 نقطة بإضافة نقطتين، بينما تراجع معدلها في الوضع الاقتصادي المستقبلي 12 نقطة خلال شهر، باتجاه مخالف عززت محافظة الأحمدية معدلها السابق للوضع الاقتصادي الحالي 12 نقطة، وخسر المتوقع نقطتين. كذلك برز التفاوت في الرؤية للأوضاع الاقتصادية بين المواطنين الذين تراجع معدلهم بـ 6 و 10 نقاط على التوالي. وارتفع في أوساط المقيمين العرب بـ 6 نقاط. إن ظاهرة التباين في مواقف ورؤية بعض مكونات البحث ومستوى رضاهم على الأوضاع الاقتصادية على الأوساط الفردي، واتساع الفوارق أحيانا، تعود بالدرجة الأولى إلى موقع المستطلع في الحركة الاقتصادية وباي قطاع وباي مهنة يعمل؟ بحيث تنعكس عليه مباشرة أوضاع تلك القطاعات في حال أصابها بعض النجاحات أو أصابها بعض الخسائر، ولكن المحدد الأساسي لميول وقناعات الرأي العام وتوجهاته يبقى السمة العامة للأوضاع الاقتصادية.

عوامل تؤثر بقناعات المستهلكين

تتضمن دراسة آراء لثقة المستهلك في الكويت، ستة مؤشرات، أربعة منها تتناول آراء المستطلعين بالأوضاع الراهنة، التي تشمل الموارد الاقتصادية، المداخل الفردي، فرص العمل وحركة الاستهلاك، والمؤشرين الآخرين يركزان على التوقعات المستقبلية في أوساط المستطلعين حول المداخل الفردي وحول الأوضاع الاقتصادية المستقبلية. يتوج البحث في خلاصة المؤشرات الستة ويترجم في المؤشر العام، هذا التنوع الهادف بين المحاور الراهنة والتوقعات المستقبلية يسيء لإغناء البحث بالدمج بين الحاضر والمستقبل وصولاً للإضاءة الكاملة على قناعات وميول المستطلعين. استنادا لذلك فإن اجابة المستهلكين على المؤشرات التي تعالج الأوضاع الراهنة، تتأثر بالعوامل الملموسة المباشرة لأوضاع كل منهم، بينما المحاور التي تطرح آفاقا مستقبلية تفرض على مكونات البحث العودة الى مدى تفاؤلهم أو تشاؤمهم بالنسبة للمستقبل، وفي ضوء المعطيات العامة من جهة، وظروفهم الخاصة من جهة أخرى. إن هذا النهج في بحث ثقة المستهلك أكد القدرة على المساهمة في إلقاء الضوء على ميول المستهلكين، فثقتهم الحالية ومن جهة أخرى أضاء على المناخات والقناعات المستقبلية.

بوادر تبدل في القوى العاملة

سجل مؤشر فرص العمل المتوفرة في السوق حاليا معدلا بلغ 139 نقطة، باكتساب 8 نقاط خلال شهر، وتراجع 21 نقطة على أساس سنوي. بالعودة الى معطيات جداول البحث، يتبين لنا وجود تباين حادا ما بين المعدلات المختلفة: على صعيد المناطق، عززت محافظة الجاهراء رصيدها السابق 51 نقطة، ومحافظة حولي 22 نقطة، وتراجع معدلا محافظة مبارك الكبير والعاصمة 7 و5 نقاط على التوالي. وعلى صعيد الفئات الموزعة على المستوى التعليمي أضاف حملة الدبلوم 53 نقطة على رصيدهم السابق، ومن جهة مقابلة تراجع معدل ذوي الدراسات المتوسطة 9 نقاط خلال شهر. إن هذه الفروقات في المعدلات تعكس فروقات ومستجدات حاجات سوق العمل، التي تتسع تحت تأثير جملة من العوامل منها التطور المتفاوت بين القطاعات الاقتصادية ومستوى التطور التقني لأدوات ووسائل الإنتاج.



للمؤشر الاقتصادي المتوقع مستقبلا 109 نقاط بتراجع نقطة واحدة مقارنة بمعدل شهر سبتمبر الفائت وتراجع سبع نقاط خلال سنة. بالعودة الى معطيات وأرقام البحث، في محاولة لقراءة وتحليل المواقف المتنوعة لمكونات البحث، في تحديد مدى رضاهم ومستوى ثقتهم بالأوضاع الاقتصادية، تتبين لنا بعض المتغيرات اللافتة ومنها:

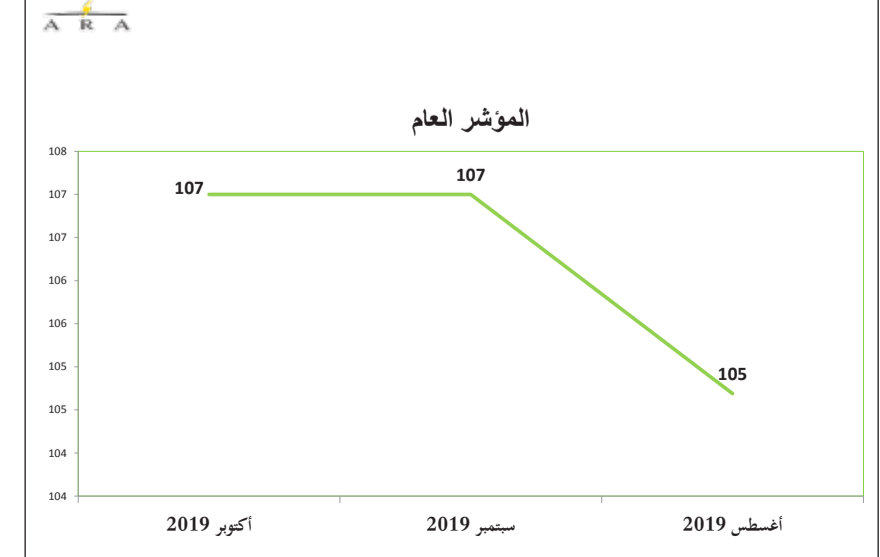
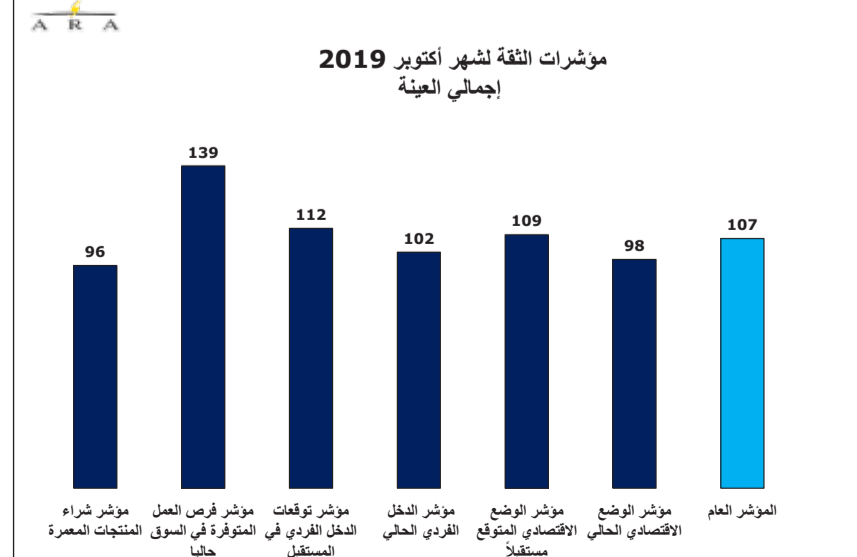
ذوو المداخل العالية الأكثر تشكوى

تراجعت معدلات مؤشرات الأوضاع الاقتصادية بين ذوي المداخل الشهرية التي تتراوح بين 2450 و 2849 دينار بنسبة 30 و 31 نقطة خلال شهر. بينما من جهة أخرى عبر ذوو المداخل المتواضعة عن رضاهم على الأوضاع الاقتصادية بينما تراجع معدل الشباب 18-35 سنة بالوضع الاقتصادي الحالي

أبرزها: السياسة الرسمية الحكيمة، المبدئية والواقعية التي تنتهجها السلطات الرسمية في الكويت حيال مختلف القضايا الإقليمية التي تواجهها، القدرة المالية الصلبة للكويت، ودور المصارف الوطنية القادرة على المساهمة في تمويل بعض المشاريع الاستثمارية، السياسة الأنيقة والوطنية، التي تنتهجها السلطات الكويتية في الشؤون المالية والاقتصادية بما فيها مشاريع الاستثمار في البنى التحتية والمشاركة مع القطاع الخاص. وبالرغم من أن المحصلة العامة لدراسة ثقة المستهلك في الكويت، أظهرت التقارب النسبي بمستوى المعدل العام على أساس سنوي، فهذا لا يلغي بروز بعض التباينات في مستوى الثقة بين مختلف مكونات البحث، كنماذج عن ذلك:

إجماع على رفع سقف الاستهلاك

سجل مؤشر شراء المنتجات المعمرة معدلا بلغ 96 نقطة بإضافة عشر نقاط على رصيده الشهري، وانكفاء نقطتين على أساس سنوي. اللافت في نتائج البحث شبه إجماع مكونات البحث على رفع مستوى الاستهلاك لديها، بحيث تبين أن 23 مكونا من المكونات 27 التي تتضمنهم الدراسة، رفعوا نيتهم بشراء المواد والسلع خلال شهر أكتوبر. في المناطق ارتفعت المعدلات في خمس محافظات بما فيها العاصمة بينما عبرت محافظة مبارك الكبير عن تحفظها



اصدرت شركة آراء للبحوث والاستشارات التسويقية، مؤشرها لثقة المستهلك في الكويت لشهر أكتوبر 2019، حيث سجل المؤشر العام 107 نقاط بإضافة نقطة على رصيده السابق، وبخسارة 4 نقاط مقارنة بمعطيات شهر أكتوبر 2018. وبالعودة الى مقارنة معدل ثقة المستهلكين المسجلة في الكويت خلال سنة، يتبين لنا أن شهر نوفمبر 2018 حقق أعلى المستويات لمعدل المؤشر العام 112 نقطة، وأدناها سجلت خلال يناير ومارس وأبريل 2019 عند حدود 103 نقاط، أي أن التباين في مستوى ثقة المستهلك لا يتجاوز 9 نقاط على امتداد سنة كاملة. ويأتي الثبات النسبي لثقة المستهلك المحققة في الكويت خلال سنة، في ظروف صعبة على مختلف الصعد السياسية والأمنية الجيوسياسية، فضلا عن الانخفاض غير المتوقع لأسعار النفط، وما يربخه من تداعيات وصعوبات تطول حجم الدخل الوطني للدول المصدرة للنفط، هذا فضلا عن انتشار توقعات بانخفاض نسبة نمو الاقتصاد العالمي نتيجة لعدة عوامل ومنها:

- 1- الصراع التجاري العالمي، وعودة بعض الدول الى ممارسة سياسة الحماية التجارية، وأبرز مثال على ذلك العلاقات التجارية الأميركية - الصينية فضلا عن علاقات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وصولاً الى أقرب حلفائها كندا.
- 2- الصعوبات التي تواجه